رابطة العالم الإسلامي

الأمانة العامة

الإدارة العامة للمؤتمرات والمنظمات

في التطرف العلماني والليبرالي

إعداد

الأستاذ محمد السماك

الأمين العام للقمة الروحية الإسلامية - لبنان

مقدم إلى

المؤتمر الإسلامي العالمي

مكافحة الإرهاب

الذي تنظمه

رابطة العالم الإسلامي

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

مكة المكرمة

٣ - ٦ / جمادى الأولى / ١٤٣٦ هـ ، الموافق: ٢٢ - ٢٥ / فبراير / ٢٠١٥ م

رابطة العالم الإسلامي

مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية

صندوق البريد (٥٣٧) أو (٥٣٨) مكة المكرمة (٢١٩٥٥)

هاتف: ٠٠٩٦٦١٢٥٦٠٠٩١٩ – الفاكس: ٥٦٠١٣١٩ – ٥٦٠١٢٦٧

برقياً: رابطة – مكة، تلكس: ٥٤٠٠٠٩ و٥٤٠٣٩٠

www.themwl.org

البريد الإلكتروني للإدارة العامة للمؤتمرات والمنظمات

conferences@themwl.org

واتس أب: ٠٠٩٦٦٥٠٣٣٩٦٣٢٠ :whatsApp

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

ليس التطرف دينياً فقط، بل هو ظاهرة تتفشى في كل العقائد والنظريات الفكرية، فثمة تطرف في النظام الرأسمالي؛ وتطرف في النظام الشيوعي؛ وتطرف في النظام العلماني، وليس التطرف الديني في الإسلام فقط، فهناك تطرف بُوذي؛ وتطرف هندوسي؛ وتطرف يهودي؛ وتطرف مسيحي.

وأخطر حركات التطرف تلك التي تقوم على العنصرية القومية، كالنازية في ألمانيا؛ والفاشية في إيطاليا وإسبانيا، وهي حركات تنتعش الآن في معظم أرجاء أوروبا وروسيا.

ولقد بدا وكأن هذه المجتمعات تخلصت من المبادئ التي تقوم على إلغاء الآخر المختلف: - أولاً من خلال (معاهدة وستفاليا ١٦٤٨م) التي وضعت حداً للصراع الديني الكاثوليكي البروتستانتي، والذي أودى بحياة الملايين من الأوروبيين.

- وثانياً من خلال إقامة الدولة الوطنية التي تعترف بالتعدد العنصري؛ وتحترم الاختلاف الديني والمساواة بين المواطنين.
- وثالثاً من خلال اعتماد نظريات العلمنة والليبرالية.
- ورابعاً من خلال الانتقال من الدولة الوطنية إلى الاتحاد العابر للدول (الاتحاد الأوروبي).

غير أن الوقائع تُثبت أن هذا الانتقال لم يَدخل إلى عمق الثقافة العامة، ولم ينجح في اجتثاث الأسس التي تقوم عليها ثقافة احتكار الحقيقة ومشاعر الفوقية

العِرقية، يدل على ذلك ظهور حركات تطرف قومي ذات بُعد عنصري متشدد يرفض الآخر على أساس اللون أو الثقافة أو العنصر أو الدين؛ رغم رفع شعارات العلمنة والليبرالية، وقد تمكنت هذه الحركات من تبوُّأ مواقع قيادية في بلادها بعد أن استقطبت متعاطفين ومؤيدين كثيرين، من هولندا إلى فرنسا؛ ومن ألمانيا إلى بريطانيا؛ مروراً بإيطاليا وحتى سويسرا.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فما أن تراجعت حركة منظمة («ك.ك.ك» Ku Klux Klan) العنصرية المعادية للسود؛ حتى تقدمت الحركة الصهيونية المسيحانية المؤيدة لليهود فيما اعتبرَتْه حقهم الإلهي في إقامة دولة إسرائيل؛ وبناء الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى، وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١؛ أصبح للحركة ولحركات علمانية عنصرية أخرى؛ عدو آخر هو الإسلام، داخل الولايات المتحدة ذاتها وخارجها.

العنصرية العلمانية الأوروبية:

تحاول المجتمعات الغربية بعد أن فكت ارتباطها الثقافي بالدين؛ أن تفرض قيمها ومفاهيمها الأخلاقية على ثقافات العالم بما في ذلك العالم الإسلامي، من ذلك مثلاً أن هذه المجتمعات أباحت وشرَّعت في قوانينها العلاقات الجنسية للمثليين تحت مظلة العَلْمنة والليبرالية؛ وأَقرت زواجَ الرجل من الرجل، والمرأة من المرأة، مُرَوِّجين لهذه العلاقات على أنها حق من حقوق الإنسان، رافعين شعاراً يقول: «من حق كل إنسان أن يحب من يريد، ويتزوج ممن يحب».

وفي الخمسينيات من القرن العشرين، عندما كان الدين فاعلاً مؤثراً في المجتمعات الغربية، كانت العلاقات الجنسية بين المثليين محرمة في كل العالم

بما في ذلك بريطانيا والولايات المتحدة، أما اليوم وفي ظل العلمنة والليبرالية؛ فإن هذه العلاقات تعتبر شرعية في ١١٣ دولة، وزواج المثليين شرعي في أكثر من ٤٠ دولة.

أما الدول التي تحرم هذا النوع من الزواج وتحرم العلاقات الشاذة؛ فإنها تتعرض للتشهير والابتزاز؛ وخاصة الدول الإسلامية في آسيا وأفريقيا، وتُتَّهم بأنها لا تحترم حقوق الإنسان؛ وأنها خارج منظومة العَلمنة والليبرالية العصرية، وللضغط على هذه الدول الإسلامية - لمواكبة مسيرة هذا النهج الجديد في الحضارة الغربية - يجري بحثُ ربْطِ المساعدات الخارجية المقدمة إلى بعض هذه الدول؛ باشتراط موافقتها على رفع الحظر الذي تفرضه قوانينها على الشاذين جنسيًا، وموافقتها على إطلاق حرية ممارسة هذا الشذوذ.

ولما تبيَّن أن وقف المساعدات بهذه الحجة سوف يترك تأثيراً سلبيًا على الفقراء والمحتاجين من أبناء هذه الدول النامية؛ تَقرر اللجوء إلى أسلوب آخر، وهو تشجيع حركات محلية للدعوة إلى إباحة الشذوذ الجنسي وتقديم المساعدات المالية والمعنوية والإعلامية لها؛ لتشجيعها على رفع صوتها ضد مواقف حكوماتها الوطنية، وحثّها على إقرار تشريعات تبيح هذه الممارسات بما يتماشَى مع قيم الليبرالية وثقافة العلمنة!

مع ذلك عندما أصدرت أوغندا في ديسمبر ٢٠١٣ قانونًا بتحريم الشذوذ الجنسي؛ عاقبتها الولايات المتحدة بإلغاء عقد التسليح معها؛ ووقْف المساعدات الاقتصادية؛ وحظْر السفر إليها، وأصدر البنك الدولي قراراً بمعاقبتها أيضًا، وتحت هذه الضغوط المعنوية والمادية؛ اضطرت أوغندا في عام ٢٠١٤ إلى سحب القانون متذرعة بأن الجلسة البرلمانية التي أُقر فيها لم تكن قانونية، وبالتالي فإن القانون ليس شرعيًا!

كما قرَّرَت دولٌ غربية عِدة – من حيث المبدأ – منحَ حق اللجوء لكل شاذ (أو شاذة) يتعرض في بلده للاضطهاد؛ أو يمكن أن يتعرض للاضطهاد من خلال منعه من ممارسة حريته الشخصية – الليبرالية – في إقامة علاقة جنسية مع من يريد.

وتتصدر المملكة العربية السعودية لائحة الدول الإسلامية التي تتعرض للتشهير بسبب ثباتها على موقفها الأخلاقي والديني الرافض لثقافة الشذوذ الجنسي، وينطلق التشهير بها من أن مصير الشاذ جنسياً في المملكة هو الرجم، وهو عقاب يُوصف في الدوائر المروجة للشذوذ بأنه انتهاك لحقوق الإنسان!!

ليست الدول الإسلامية وحدها التي ترفض إقرار قوانين العلمنة بإباحة الشذوذ الجنسي، فحسب إحصاءات منظمة الصحة العالمية هناك ٧٨ دولة تُحرم العلاقات الجنسية الشاذة، إلا أن عمليات اختراقات التحريم تتواصل على قدم وساق؛ أولاً من خلال استغلال العولمة للترويج للشذوذ الجنسي وتقديمه عبر مؤسسات الإعلام المرئي (التلفاز والسينما) والإعلام الاجتماعي الإلكتروني؛ وكأنه أمر طبيعي يمارَس بحرية وعلانية في العديد من دول العالم، وثانياً من خلال التشهير بالدول التي تُصر على الرفض؛ بالإساءة إلى سمعتها وتشويه صورتها المعنوية.

تقع هذه العملية في إطار عمليةٍ أوسعَ تستهدف تحويل العولمة إلى بَوتقة تذوب فيها القيم الدينية والأخلاقية المختلفة، مما يساعد على فرض نمط قيمي واحد يتماهى في جوهره مع القيم الغربية التي تقوم على العلمنة والليبرالية الأخلاقية؛ ويصبح هذا النمط مقياساً وحيداً لإصدار الأحكام بالتمدن أو التأخر على شعوب العالم بثقافاتها وأديانها المتعددة.

وفي ألمانيا منظمة أوروبية معادية للإسلام بِاسم: «أوروبيون وطنيون ضد أسلمة الغرب» "Patriotic Europeans Against The Islamization of the West"، والأحرف الأولى من اسم المنظمة يُختصر بكلمة «بيغيدا»، وتأسس قيام هذه المنظمة على مشاعر عدائية متنامية ضد المسلمين بحجة ما يلي:

- أنهم يتزايدون بنسبة عالية ومتسارعة من خلال الولادة والهجرة.
- أنهم متشددون في الالتزام الديني.
- أنهم يبنون مساجد تغير معالم المدن الأوروبية.
- أنهم يشكلون مجتمعات موازية للمجتمعات الأوروبية من حيث عاداتهم وتقاليدهم.
- أنهم يربون أبناءهم في مدارسهم الدينية الخاصة على أسس ومبادئ مخالفة لأسس ومبادئ التربية الأوروبية الغربية.

وقد قامت منظمة «بيغيدا» بسلسلة أعمال عنف عدوانية استهدفت إضرام النار في عدد من المساجد في ألمانيا والسويد تحديداً. والمنظمة تدعمها أحزاب سياسية علمانية أوروبية بما فيها الحزب الديمقراطي في السويد؛ وهي وإن كانت منظمة علمانية لا دينية، لكنها تجاهر بعدائها للإسلام والمسلمين؛ وتعتبرهم خطراً على الثقافة الأوروبية؛ وعلى نسق الحياة في المجتمعات الغربية.

وتكاملاً مع ذلك؛ صدرت في فرنسا رواية جديدة تحمل عنوان «الاستسلام Soumission» للروائي الفرنسي ميشال ويلبيك، يتصور فيه وصولَ مسلم إلى منصب الرئاسة في فرنسا في عام ٢٠٢٢، وبناء على تصوره يتساءل - وبشكل تحريضي ضد كل ما يمُتُّ إلى الإسلام بِصِلة -: كيف سيغير المسلمون المجتمع الفرنسي وثقافته وتقاليده؟

العلمانية العنصرية في روسيا:

لا يقتصر تصاعد حركات العنف العنصري التي تتغذى من معين الليبرالية العلمانية على المجتمعات الأوروبية الغربية فقط، بل يشمل الاتحاد الروسي والصين أيضًا، فقد نشر «المركز الروسي لدراسة النزاعات القومية والعِرقية» تقريراً اعترف فيه بتزايد المشاكل بين العِرقيات والقوميات داخل روسيا، حيث ذكر أن العامين الأخيرين شهِدا ٥٧٠ نزاعًا على أساس عِرقي في الأراضي الروسية، ولفَتَ التقرير إلى أن المواجهات على أساس عِرقي وأحيانًا ديني، وتحتد أكثر في (موسكو) و(بطرسبورغ) و(داغستان) و(تتارستان) و(شبه جزيرة القرم)، وفي إقليمَي (كراسنودار) و(ستافروبول)، وفي مقاطعة (ساراتوف)، وهذا يعني أن خريطة مثل هذه النزاعات والتوترات منتشرة على مساحة كبيرة من مناطق روسيا الاتحادية.

واعترف «معهد علم الاجتماع التابع لأكاديمية العلوم الروسية» بأن ما بين ١٠ إلى ١٥٪ من أبناء القومية الروسية - وهم الأكثر عدداً في روسيا - يؤيدون شعار «روسيا للروس»، وأن نحو ٣٠٪ يعتقدون بضرورة منْح «العِرق الروسي» حقوقًا ومزايا أكثر من تلك التي تتمتع بها الأعراق الأخرى، على أساس أن «العِرق الروسي» يمثل «الجماعة العرقية الأساس» في الدولة الروسية.

وذهبت حركات متطرفة علمانية إلى أبعد من ذلك، كحركة «النازيين الجدد، وحليقي الرؤوس»، وهي حركة معادية لكل ما هو غير روسي، وتزايدت هذه الحركات في روسيا على مدار العشرين عامًا الأخيرة بعد الانهيار والتفكك السوفيتي، فمثلاً: حركة «الوحدة الوطنية الروسية» القومية تأسست نهاية ١٩٩٠، ولديها أعضاء في ٢٥٠ مدينة روسية، وتُلمِّح مصادر روسية إلى أنه

يتم دعم هذه الجماعات المتشددة بالمال من قِبل جهات مُتنفذة، وفي موسكو وحدها تُقدَّر أعدادُ المنتسبين لهذه الجماعات بالآلاف من الروس العاطلين عن العمل والشباب وصغار السن والمُسرَّحين من الخدمة العسكرية.

وتشير صحيفة «أزفيستيا» الروسية إلى أن الأجهزة الأمنية لا تُعير هذه الظاهرةَ الاهتمامَ الواجب، وتقول إنه ليس لدى الدولة الروسية استراتيجية لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة، نظرا لأن روسيا دولة متعددة القوميات يعيش فيها ممثلو ما يقرب من ١٥٠ قومية.

وهنا لا بد من التوقف باهتمام أمام ازدواجية الموقف الروسي من قضية مطالبة شمال القوقاز - الشيشان وداغستان وأنغوشيا- بالاستقلال عن موسكو، ومطالبة شرق أوكرانيا بالاستقلال عن أوكرانيا، فحركات الاستقلال هذه حركات وطنية انفصالية في جوهرها، وبينما تدعم روسيا الحركةَ الانفصاليةَ الاستقلالية في أوكرانيا؛ عسكريًا وسياسيًا، فإنها تحارب بضراوةٍ الحركةَ الاستقلالية في القوقاز إلى حد الاضطهاد الجماعي، ولا يوجد سبب لفهم هذه الازدواجية في موقف «الكريملين»؛ سوى أن الانفصاليين في أوكرانيا هم مسيحيون أرثوذكس، والقوقازيون مسلمون من أهل السنة والجماعة، أما روسيا فعلمانية.

لقد أيدت موسكو مطالب الحركة الانفصالية الأوكرانية التي لخَّصها قائدها ألكسندر زاخرشنكو Alexander Zahhar Chenko رئيس حكومة جمهورية دونسيك الشعبية بقوله: «نحن نريد الاستقلال، إن الفدرالية لا تناسبنا»، وهو ما يقوله الزعماء الوطنيون في الشيشان وداغستان وأنغوشيا أيضًا، ولكنَّ موسكو تعارض بالقوة العسكرية هنا، وتدعم بالقوة العسكرية هناك، ولقد انطلقت حركات الاستقلال القوقازية من خلفيات وطنية محلية، ولكن ولتبرير ضرْبها

اتهمتها موسكو بأنها حركات دينية متطرفة معادية للعلمانية والليبرالية، ولم يكن الأمر كذلك؛ غير أن هذه الحركات سرعان ما تبنَّت التهمة عندما اكتشفت أن الاستقواء بالدين يعزز من قوة اندفاعاتها الوطنية، وقد أدى ذلك إلى استعداء المجتمع الروسي بشكل عام على المسلمين في الاتحاد الروسي كله، وليس في شمال القوقاز حصراً، وقامت حركات علمانية (لا دينية روسية) على قاعدة معاداة الإسلام، ورفعت شعاراتٍ تدعو إلى «تطهير» روسيا من المسلمين!! وهكذا أصبح كل من هو غير روسي عدواً لهذه الحركات العنصرية الجديدة.

وهناك مخاوف من انتقال هذه الظاهرة إلى دول آسيا الوسطى؛ ذلك أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها هذه الدول؛ شجعت على هجرةٍ واسعة إلى روسيا، ما أدَّى إلى مزيدٍ من الاحتكاك مع حركات التطرف العنصرية الروسية، وكردِّ فعلٍ مضاد ينعكس ذلك سلباً على تعامل المسلمين في دول آسيا الوسطى مع الرُّوس من مواطني تلك الدول؛ وفي الحالين فإنه يوفر قوةَ دفْعٍ جديدةً لحركات التطرف العنصرية الروسية.

إن المسلمين يشكلون ٧ ٪ من سكان روسيا الاتحادية١، وهذا العدد في ارتفاع، ويلازمه ارتفاع أيضاً في العنصرية ضدهم، غير أن هذه العنصرية (الرافضة للآخر) لا تقوم على أساس ديني؛ بل على أساس قومي روسي تحت غطاء علماني ليبرالي، وفي الوقت ذاته فإنها لا تنظر إلى حركات الاستقلال في شمال القوقاز من منطقٍ قومي ووطني، إنما من منطلق ديني إسلامي، ولذلك تضع نفسها في مواجهةٍ مع الإسلام.

(1) Levada Center Survey – Moscow, Nov. 2013.

العلمانية في الصين:

يرتبط هذا الواقع بما يتعرض له شعب «الأَويغور» في شرق الصين، فالحركة الاستقلالية في إقليم سينغ يانغ (شرق الصين)؛ تعتبر حركةَ إرهابٍ إسلامي في نظر الحكومة المركزية في بكين، وذلك يخالف الحقيقة؛ إذ أنها حركة تحرر وطني هدفها الاستقلال عن الدولة الصينية، فالاختلاف بين الإقليم والصين ليس دينيًا فقط، ولكنه اختلاف لغوي وثقافي، يُشكل أساسًا ومنطلقًا لحركة استقلالية تقمعها الحكومة الصينية بالقوة العسكرية، وتقوم بكين بمحاولةٍ لتغيير الديموغرافيا السكانية فيها؛ من خلال توطين صينيين هناك، ومنع تدريس اللغة القومية والدين الإسلامي، كل ذلك تحت شعار العلمانية.

أما شعب إقليم سينغ يانغ؛ فيعتبر نفسه امتداداً لشعوب دول آسيا الوسطى التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي بعد انهياره وسقوط الشيوعية، إلا أنه محروم من حقه في السيادة على نفسه، ولذلك كلما قامت حركة استقلالية وطنية؛ تقمعها السلطات الصينية بالقوة العسكرية وبمحاولة تذويب الشخصية القومية لشعب الأويغور المسلم.

العلمانية في الهند وسيريلانكا:

عندما أُعلن فوز «مارندرا مودي» في الانتخابات العامة في الهند، اعتُبر فوزُه فوزاً للحزب الهندوسي الذي تقوم فلسفته السياسية على أساس الانتقام من «ألف عام من الاستعباد الذي تعرض له الشعب الهندي على أيدي الحكام المسلمين والإنجليز»، فالرئيس الجديد الفائز بالانتخابات في الهند؛ كان مسؤولاً عن هدم مسجد «بابري» في عام١٩٩٢م، وهو مؤسس حركة «راشتريا سوايامسيفكا» Rashtria Swayamsevak Sangh، وتتكون من المتطوعين الهندوس؛

وتعتبر الهنود عنصراً متفوقاً وبطولياً، مهمتها التصدي لأعداء الهند في الداخل (المسلمين)، وفي الخارج (الصين)[١]، كما يهدف هذا التصدي إلى إعلان الهند دولةً هندوسيةً ديناً وثقافة وعنصراً، ويأخذ هذا الهدف المعلن أبعاداً كبيرة من الخطورة عندما يكون زعيم هذا التنظيم هو رئيس الحكومة؛ وعندما يفوز هذا الرئيس بأكثرية ساحقة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

ومن مؤشرات العمل الجدي على تنفيذ هذا المشروع العنصري: مبادرة الحزب الهندوسي بسَنِّ قانونٍ جديدٍ يمنع الزواجَ من المسلمين، ويُلغي عقودَ الزواج القائمة، وبموجِب هذا المشروع؛ يَجب على الهنديات المتزوجات من رجال مسلمين؛ الانفصالَ عن عائلاتهن والطلاقَ من أزواجهن، أما الأسباب الموجِبة للقانون المقترَح؛ فتتلخص في اتهام المسلمين بأنهم «يؤسلمون الأمة الهندية».

" Muslim men had embarked on a war to Islamicize the women of Hindu India".

علماً بأن المسلمين في الهند يشكلون ١٤،٤ ٪ من السكان، (يعني ١٧٦ مليوناً)، وأن الإسلام منتشر في كل أنحاء الهند منذ أكثر من ألف عام.

ويقوم بالحملة ضد المسلمين كلٌّ من الأحزاب الهندوسية الثلاثة التالية:

- Rashtriga Swaryamsevak
- Bajrang Dal
- Baharatiga Janete (Ruling party)

(1) Panka Mishra – From the Ruins of Empire.

وكل هذه الأحزاب بما فيها الحزب الهندوسي الحاكم؛ وإن كانت لا تقول بالعلمانية، إلا أنها تحصر الليبرالية في الهندوس، دون المسلمين أو المسيحيين أو البوذيين.

أما في جزيرة سريلانكا؛ فإن استهداف الأقلية الإسلامية هناك لا يجري على خلفية علمانية، بل على خلفية دينية يتولاها الحزب البوذي الممثل للمجموعة السينهالية التي تشكل ٧٠ ٪ من مجموع سكان الجزيرة، ويسمَّى الحزب: Budhist Power Force «حزب القوة البوذية»، وهو حزبٌ مُعادٍ للمسلمين وللهندوسيين أيضاً (التاميل في شمال الجزيرة)، ويتولى توجيهَه وقيادَته: مجموعة من الرهبان البوذيين، وقد قام الحزب بتدمير عدة مساجد، كما أن وزارة الثقافة حوّلت مركزاً دينياً إسلامياً إلى معبد بوذي، بل إن جماعات من البوذيين بتحريضٍ من رئيس الرهبان Golagodathe Gnanasara قامت باجتياح وإحراق قرى إسلامية في جنوب الجزيرة، فقُتل حوالي مائة من أهاليها، ورغم أن معظم المسلمين يتجمعون في شرق الجزيرة، إلا أن الرهبان البوذيين يفرضون إقامة تماثيل لبوذا في ساحات مُدنهم وقُراهم تحدِّياً لمشاعر المسلمين.

وشكَّل البوذيون حزباً جديداً في عام ٢٠٠٤ بِاسم حزب التراث البوذي الوطني National Heritage Party، يمثله في البرلمان اليوم تسعة من الرهبان البوذيين!!

ويعمل هذا الحزب إلى جانب حزب الحرية، وهو حزب بوذي متطرف آخر ضد المسلمين والهندوس، ويترأسه رئيس الدولة «راجاباكا Rajapaka».

خاتمة

تتفاعل ثلاث نظريات في إدارة الشأن العام داخل الدولة الوطنية وبين الدول المختلفة:

النظرية الأولى: النظرية الواقعية: وتقوم على الفصل الكامل بين الشأن الداخلي والشأن الخارجي، وبموجب هذه النظرية؛ لا شأن للخارج بمنظومة القيم والأخلاق والتربية والثقافة للدولة أو المجتمع، فهي قيم داخلية من شأن التدخل المباشر أو غير المباشر فيها أن يثير الفوضى والاضطرابات في العلاقات بين الدول والشعوب، وانطلاقًا من هذه القاعدة تتخذ الدولة الوطنية قراراتها الذاتية المستقلة انطلاقًا من هذه القيم ومحافظةً عليها[١].

النظرية الثانية: النظرية العلمانية التي تبنّتها الماركسية في الاتحاد السوفييتي السابق وفي الدول الشيوعية الإلحادية الأخرى، وبموجبها فإن الشرعية ليست للدولة الوطنية ولا لقوانينها التي تنبثق من واقعها، بل للطبقات الاجتماعية المتمردة عليها بذريعة تطلعات هذه الطبقات لتحقيق طموحاتٍ واسترجاع حقوقٍ تحتكرها قُوى جشعة مستغلة، وانطلاقًا من هذه القاعدة: يصبح من حق القُوى الخارجية المتعاطفة مع هذه الطبقات الاجتماعية؛ التدخل لدعمها وحماية مصالحها، بل ولتحريضها على التمرد والعصيان.

النظرية الثالثة: النظرية الليبرالية، وتقوم على مبدأ الرفض شكلاً ومضمونًا للنظرية الواقعية، وتعتبر أن العلاقات بين الدول لم تعد تقف عند الحدود السيادية للدولة الوطنية، بل إن التداخل المالي والاقتصادي والثقافي والإعلامي وتَشابك المصالح الأمنية والسياسية، يجعل من تلك الحدود حدوداً وهمية أو

(١) راجع: ناصيف حتي، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت، دار الكتاب العربي ١٩٨٥).

شكلية، وبموجب هذه النظرية فإن التدخل الخارجي لتغيير المنظومات الاجتماعية والفكرية في دولٍ ما (بما فيها تلك المنظومات التي تقوم على العقائد ذاتها)؛ أمر مشروع ومبرّر، بل ضروريٌّ أيضاً إذا ما شَكَّلت هذه المنظومات - أو اعتُقد أنها تشكل - خطراً على الأمن والاستقرار والسلام الإقليمي أو العالمي[١].

وأخطر ما في هذه النظرية؛ أن الجهة التي تُصدر حُكمها على ما إذا كانت هذه المنظومات الفكرية الاجتماعية تشكل أو لا تشكل خطراً، هي الجهة التي تملك فائضاً من القوة المادية والمعنوية ومن الطموح التوسعي، مما يجعلها قادرة على فرض حكمها بصرف النظر عما إذا كان صحيحاً أو مفتعلاً، ومن هنا كان إضعاف النظرية الواقعية واستضعاف المتمسكين بها، ومن هنا أيضاً شكَّلت النظريتان (العلمانية والليبرالية) مدخلين مختلفين للتدخل في الشؤون الداخلية للعديد من الدول والمجتمعات في العالم، بما فيها مجتمعاتنا الإسلامية.

إن العولمة - بما توّفره من آليات للتواصل تتعدى الحدود السيادية، ومن تأثير يتجاوز الضوابط الأخلاقية - قد ساعدت على تسويق قيم الليبرالية والعلمانية والترويج لها على أنها منتَج مكمّل ومتكامل مع الأدوات العصرية التي تُقبل على استهلاكها مجتمعاتٌ تتمسك بمنظوماتٍ قيمية وأخلاقية مختلفة، وقد لا يمر وقت طويل على استمرار هذا التأثير الضاغط وتصاعده؛ فيصبح القابض على دينه - قيماً وأخلاقاً وسلوكاً - كالقابض على الجمْر كما قال رسول الله محمد ﷺ.

---

(١) راجع:
Joseph Nye & Robert Colonce: Power and Independence- Harper, 1989.